

الفصل السابع

نظريات التضخم

1. مقدمة

يعبر التضخم عن حالة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (P)، الذي يقاس إما بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) أو بمخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator). ويقيس معدل التضخم سرعة ارتفاع الأسعار، أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار. ويعد التضخم واحد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تهتم صانعو السياسة الاقتصادية في أي قطر، بسبب الآثار الضارة التي تنجم عن التضخم والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. وفي الجزء التالي نستعرض بإيجاز هذه الآثار السلبية.

2. أنواع التضخم

1.2 التضخم البسيط

في حالة التضخم البسيط (Mild Inflation)، يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين 2-3% سنوياً. ويعتبر مثل هذا المعدل من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، وقد أمكن تحقيقه في معظم هذه الأقطار بعد أن نجحت السياسة النقدية في محاربة التضخم. كما يعتبر هذا المعدل البسيط للتضخم محفزاً للاستثمار، حيث يحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة، ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

2.2 التضخم الزاحف

التضخم الزاحف (Creeping Inflation) هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة، قد تصل إلى 10% سنوياً.

3.2 التضخم الحقيقي

في حالة التضخم الحقيقي (True Inflation)، ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين 10-15% سنوياً. ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة، مما يشكل تحدياً كبيراً لمخططسي السياستين النقدية والمالية، حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار.

4.2 التضخم المكبوت

يقصد بالتضخم المكبوت (Suppressed Inflation)، حالة من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة. فتلجأ الحكومة إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، عند مستويات تقل كثيراً عن الأسعار التوازنية لتلك السلع، مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من هذه السلع على أسر المستهلكين وفقاً لما يعرف بنظام الحصص (Rationing System)، وذلك، لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من هذه السلع الضرورية طيلة فترة الحرب.

5.2 التضخم

يعتبر التضخم، حيث التضخم إلى، خلال فترات تعرض المد الكهربائية وما تلجأ الحك خلال التوسيع بسبب عدم عن زيادة ع عقد العشر اللاتينية خلا الحرب الأه

3. أضرار

أولاً، يرفاهية ثانياً، الدخول حملة

5.2 التضخم المفرط

يعتبر التضخم المفرط (Hyper Inflation) من أسوأ أنواع التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً. وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد، بسبب تعرض المنشآت الإنتاجية والبنى التحتية، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور، للتدمير أثناء الحرب. وعلاوة على ذلك، فعادة ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحرب إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم بسبب عدم قدرة العرض الكلي على ملاحقة الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة عرض النقود. ومن الأمثلة على ذلك، ما حدث في ألمانيا في مطلع عقد العشرينيات من القرن الماضي، وما حدث في العديد من دول أمريكا اللاتينية خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، وما حدث في لبنان أثناء الحرب الأهلية في الفترة الممتدة من 1975 و إلى 1990.

3. أضرار التضخم

أولاً، يؤدي التضخم إلى انخفاض في الدخل الحقيقي وتدنّي في مستوى رفاهية المجتمع بشكل عام.

ثانياً، تتأثر دخول أفراد المجتمع بالتضخم بنسب متفاوتة. حيث تنخفض الدخل الحقيقية لذوي الدخل غير المرنة (العاملون بالقطاع الحكومي، حملة السندات طويلة الأجل، المتقاعدون، الذين إرتبطت دخولهم بعقود

الفصل السابع - نظريات التضخم

طويلة الأجل) بدرجة أكبر من تأثير الدخول الحقيقية لذوي الدخول المرنة (حملة الأسهم، والتجار، والحرفيين والمهنيين). وبذلك يعيد التضخم توزيع الدخل في صالح ذوي الدخول المرنة وعلى حساب أصحاب الدخل غير المرنة.

ثالثاً، يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر. حيث ينصرف المستثمرون إلى الاستثمار المالي في شراء العقارات، والمعادن النفيسة والتحف والعملات الأجنبية.

4. النقود والتضخم - دلائل تاريخية

ويعتقد النقديون بقيادة ماثون فريدمان أن التضخم وفي جميع الحالات ينتج عن الزيادة في معدل نمو عرض النقود، وأن السبيل الوحيد لمنع حدوث التضخم أو خفض معدلاته، هو خفض معدل نمو عرض النقود. وتتفق وجهة نظر الكينزيين مع ما ذهب إليه النقديون من أن التضخم ظاهرة نقدية بالأساس. وفي هذا الفصل نستعين بتحليل الطلب والعرض الكليين في فهم دور السياسة النقدية في إحداث ومعالجة التضخم.

ونبدأ بالتساؤل عن أسباب حدوث التضخم. وكما سيتضح لنا فإن السياسة النقدية المصاحبة لسياسات مالية أخرى قد تتسبب في إحداث التضخم، بينما تسعى إلى خفض معدل البطالة أو في سعيها لتمويل الدين العام المتنامي. فإن معرفة كيف تتسبب هذه السياسات في إحداث التضخم، هي

الوسيلة المناسبة لتحديد

حدوثه بأقل تكلفة من ارتفاع

فقد جاء في رأي

اقتصاد لفترة من الزمن

النقود، حيث يلاحظ أن

ذات المعدل المرتفع

الارتباط بين نمو عرض

واتجاه انتقال التأثير

عرض النقود، أو

وعرض النقود،

ووجد في

مسؤولية نمو عرض

الحرب العالمية

للتضخم شهته

التضخم الكبير

إلى مستويات

حاجة لانفاق

الحكومة كلفة

الحكومة

يكن الاقتراض

الوحيد هو

الوسيلة المناسبة لتحديد وسائل تفادي حدوث التضخم أو طرق معالجته عند حدوثه بأقل تكلفة من ارتفاع البطالة أو انخفاض مستوى الناتج الإجمالي.

فقد جاء في آراء فريدمان أن استمرار معدل التضخم المرتفع في أي اقتصاد لفترة من الزمن لا بد وأن يكون مصحوباً بمعدل مرتفع لنمو عرض النقود، حيث يلاحظ أن الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، هي أيضاً الدول ذات المعدل المرتفع لعرض النقود. ولكن يجب التحفظ في النظر إلى هذا الارتباط بين نمو عرض النقود ومعدل التضخم، فالأمر يحتاج إلى دراسة آلية واتجاه انتقال التأثير. فقد يكون التضخم المرتفع هو المسبب لزيادة معدل نمو عرض النقود، أو يكون هناك عوامل خارجية مؤثرة في كل من التضخم وعرض النقود، تتسبب في وجود الارتباط الموجب بينهما.

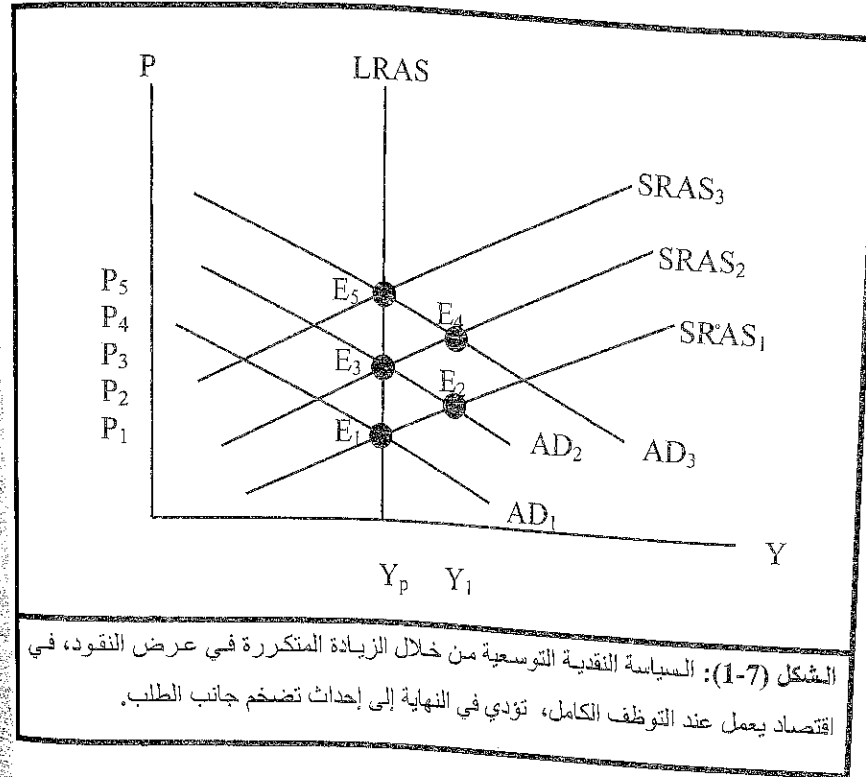
ونجد في الواقع، أن السجل التاريخي لظاهرة التضخم يؤكد على مسئولية نمو عرض النقود عن حدوث التضخم. فقد شهدت ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتحديدًا في الفترة (1921-1923) أعلى معدل للتضخم شهدته الدول الصناعية الكبرى حتى وقتنا الحاضر، أطلق عليه التضخم الكبير أو العملاق (Hyperinflation)، حيث زاد معدل التضخم إلى مستويات تفوق 50%. فقد كانت الحكومة الألمانية في عام 1921 في حاجة لإنفاقات باهظة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. ولم تكن موارد الحكومة كافية لتغطية هذه الإنفاقات، ولم يكن من المناسب سياسياً أن تفرض الحكومة الألمانية المزيد من الضرائب على الدخل في تلك الظروف، ولم يكن الاقتراض من الجمهور بالمصدر الكافي لكل هذه الإنفاقات، فكان الحل الوحيد هو إصدار نقود جديدة لتمويل الإنفاق الحكومي. فتجربة التضخم

العملاق في ألمانيا حدث تاريخي يؤكد على صحة مقولة فريدمان بأن التضخم ظاهرة نقدية في أساسها.

وفي أواخر القرن العشرين، وتحديداً في الفترة (1980-1990) شهدت دول في أمريكا اللاتينية وأهمها الأرجنتين والبرازيل وبيرو معدلات تضخم مرتفعة جداً، كان مسببها الأساسي هو ارتفاع معدلات نمو عرض النقود في تلك الدول خلال تلك الفترة.

5. وجهة نظر النقديين في التضخم

والآن دعنا ننظر في الآثار التضخمية للسياسة النقدية التوسعية من خلال الزيادة المستمرة في عرض النقود مستخدمين تحليل النقديين.



فإذا بدأنا كما يوضح الشكل (1-7) السابق، باقتصاد في توازن المدى البعيد، حيث الناتج الممكن (Y_P)، ومستوى الأسعار (P_1) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD_1) مع منحنى العرض الكلي في المدى البعيد ($LRAS$). ولنفرض أن البنك المركزي قد تبني سياسة نقدية توسعية بزيادة مستمرة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين إلى (AD_2)، حيث يصل الاقتصاد إلى حالة من التوازن المؤقت يطلق عليه توازن المدى القصير عند النقطة (E_2)، فيزيد الناتج إلى (Y_1)، وهو ما يفوق الناتج الممكن وينخفض معدل البطالة إلى مستويات أدنى من معدل البطالة الطبيعية، ويرتفع مستوى الأسعار إلى (P_2). ومع مرور الوقت يكتشف العمال تدهور أجورهم الحقيقية فيطالبون بزيادة أجورهم النقدية، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض في المدى القريب ($SRAS_1$) إلى جهة الشمال، ويتوقف انتقال منحنى ($SRAS_1$) إلى جهة الشمال فقط عندما يصل إلى ($SRAS_2$) حيث تكون نسبة الزيادة في الأجور النقدية قد تساوت مع نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، وعندها يكون الاقتصاد قد عاد مرة أخرى إلى الناتج الممكن ومعدل البطالة الطبيعي على طول منحنى العرض في المدى البعيد ($LRAS$) عند النقطة (E_3)، ويكون مستوى الأسعار قد ارتفع إلى (P_3).

إذا تكررت زيادة عرض النقود في السنة الثانية، سينتقل منحنى الطلب الكلي إلى (AD_3)، وينتقل الاقتصاد إلى توازن المدى القريب عند النقطة (E_4)، حيث يرتفع مستوى الأسعار للمرة الثالثة إلى (P_4). ونتيجة لتدهور الأجور الحقيقية للمرة الثانية، ثم زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى العرض في المدى القريب من ($SRAS_2$) إلى ($SRAS_3$)، وبالتالي ينتقل

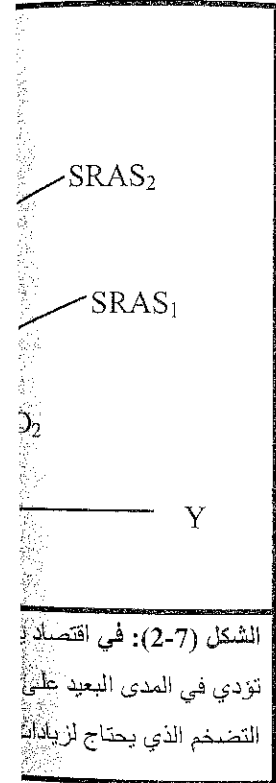
الاقتصاد إلى التوازن عند (E_5) حيث يكون مستوى الأسعار عند (P_5). فإذا استمرت الزيادة في عرض النقود في الأعوام التالية، سيرتفع مستوى الأسعار أيضاً وباستمرار إلى مستويات أعلى فأعلى. وطالما استمرت الزيادة في عرض النقود تستمر هذه العملية بنفس النمط وتكون النتيجة هي حدوث التضخم. ووفق نظرية التوقعات الرشيدة، فإن صحت توقعات رجال الأعمال والعاملين بالنسبة للزيادة المستمرة في عرض النقود، فقد ينتقل منحني العرض في المدى القصير مباشرة، ودون إنخفاض في معدل البطالة، ليحدث التضخم بطريقة أسرع. والخلاصة: أن التحليل السابق يؤكد على أن النقديين يعتقدون أن حدوث التضخم السريع لا بد وأن يكون وليد معدل سريع لنمو عرض النقود.

6. وجهة نظر الكينزيين في التضخم

ويتفق الكينزيون مع النقديون في أن النمو السريع في عرض النقود يؤدي إلى حدوث التضخم. لكنهم يخالفون ادعاء النقديين بأن زيادة عرض النقود هي العامل الوحيد المسبب للتضخم. فالكينزيون يعتقدون في وجود عوامل أخرى قد تتسبب في حدوث التضخم. فكما أوضحنا في الفصول السابقة، فقد قدم الكينزيون في تحليلهم للطلب الكلي خمسة عوامل يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي: زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب، وزيادة كل من الإنفاق الاستثماري المخطط والصادرات لأسباب لا تتصل بسعر الفائدة، فالزيادة المستمرة في أي منهم أو خفض المستمر في الضرائب، يمكن أن يتسبب التضخم، وليس فقط زيادة عرض النقود.

1.6 هل تتسبب السياسة

هل يمكن عمل التضخم؟ للإجابة عن هذا تأثير الزيادة ولمرة واحدة توازن المدى القصير: العرض في المدى القريب

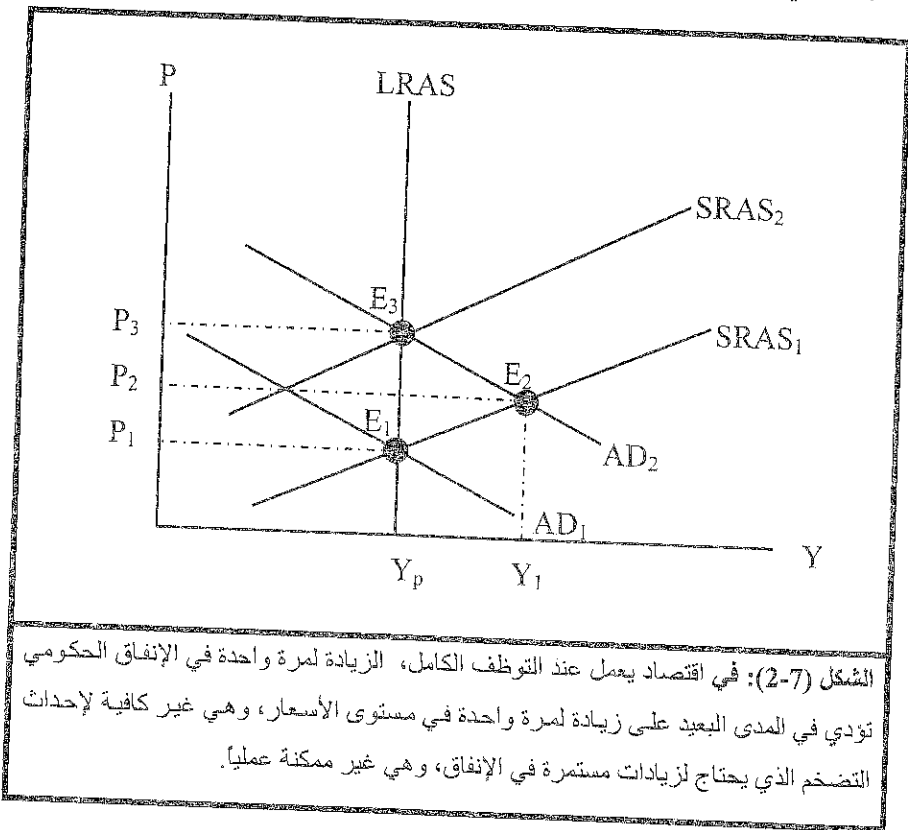


الشكل (7-2): في اقتصاد تؤدي في المدى البعيد على التضخم الذي يحتاج لزيادة

ومع مرور الوقت العمال عندما يكتشفون

1.6 هل تتسبب السياسة المالية وحدها في التضخم؟

هل يمكن عملياً أن تؤدي السياسة المالية بحد ذاتها إلى حدوث التضخم؟ للإجابة عن هذا السؤال دعنا نستعين بالشكل (2-7)، الذي يصور تأثير الزيادة ولمرة واحدة في الإنفاق الحكومي. حيث ينتقل الاقتصاد إلى توازن المدى القصير عند تقاطع منحنى الطلب الجديد (AD_2) مع منحنى العرض في المدى القريب ($SRAS_1$) عند النقطة (E_2).



ومع مرور الوقت تبدأ الأجور النقدية في الارتفاع استجابة لمطالبات العمال عندما يكتشفون ما ألم بأجورهم الحقيقية من انخفاض بسبب ارتفاع

مستوى الأسعار، ويأخذ منحنى العرض في المدى القريب في الانتقال شمالاً حتى يصل إلى $(SRAS_2)$ ، ويكون الاقتصاد قد عاد إلى توازن المدى البعيد مرة ثانية عند النقطة (E_3) ولكن عند مستوى أعلى من الأسعار (P_3) .

والفرق الوحيد بين هذا التحليل وتحليل النقديين لزيادة عرض النقود لمرة واحدة هو أن الكينزيون يرون أن منحنى العرض في المدى القريب سينتقل إلى جهة الشمال بدرجة أبطأ مما يصوره تحليل النقديين.

فالننتيجة النهائية لدفعة واحدة من الزيادة في الإنفاق الحكومي هي دفعة واحدة من الارتفاع في مستوى الأسعار، طالما بقي الإنفاق عند مستواه الجديد دون زيادات جديدة في الأعوام المقبلة. ولكن، ماذا حدث لمعدل التضخم؟ عند الانتقال من النقطة (E_1) إلى النقطة (E_2) ، يرتفع مستوى الأسعار، ويكون لدينا معدل تضخم موجب داخل السنة التي تمت فيها زيادة الإنفاق الحكومي. ولكن عند الوصول في النهاية إلى النقطة (E_3) ، يستقر مستوى الأسعار ويعود معدل التضخم إلى الصفر. وعليه، يمكن القول أن الزيادة لمرة واحدة في الإنفاق الحكومي، تؤدي إلى زيادة مؤقتة في معدل التضخم، لا إلى تضخم دائم بمعنى الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار.

أما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي تتبعها زيادات متلاحقة في الإنفاق في الأعوام التالية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار وإلى وجود معدل تضخم موجب بصفة مستديمة. وقد يبدو من ذلك أن بمقدور الكينزيين أن يرفضوا إدعاء النقديين بأن التضخم ينشأ دائماً عن النمو السريع لعرض النقود. غير أن الواقع العملي لا يؤكد ذلك. فالزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي ليس بالسياسة الممكنة عملياً، فهناك حدود قصوى لما يمكن أن يصل إليه الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل المحلي

الإجمالي. فليس
100% من الدخل
لوقف التماذي في
ولكن ما
يتسبب في إحداث
السابق يوضح أنه
الدخل لمرة واحد
الأسعار، يصاحب
الاستمرار في خ
في مستوى الأس
ممكن عملياً، ح
الصفر، إذ يتعذر
الممكن إحداث
الاستمرار في ز
2.6 هل تتسبب
تحدث
(shocks) نتيج
الموارد المست
العرض الكلي
أن مثل هذه ال
صحة هذا الـ

الإجمالي. فليس بإمكان الحكومة أن تستمر في زيادة إنفاقها ليصل إلى 100% من الدخل الإجمالي، وستلقى معارضة حتى قبل بلوغ هذا المستوى لوقف التماذي في زيادة الإنفاق الحكومي.

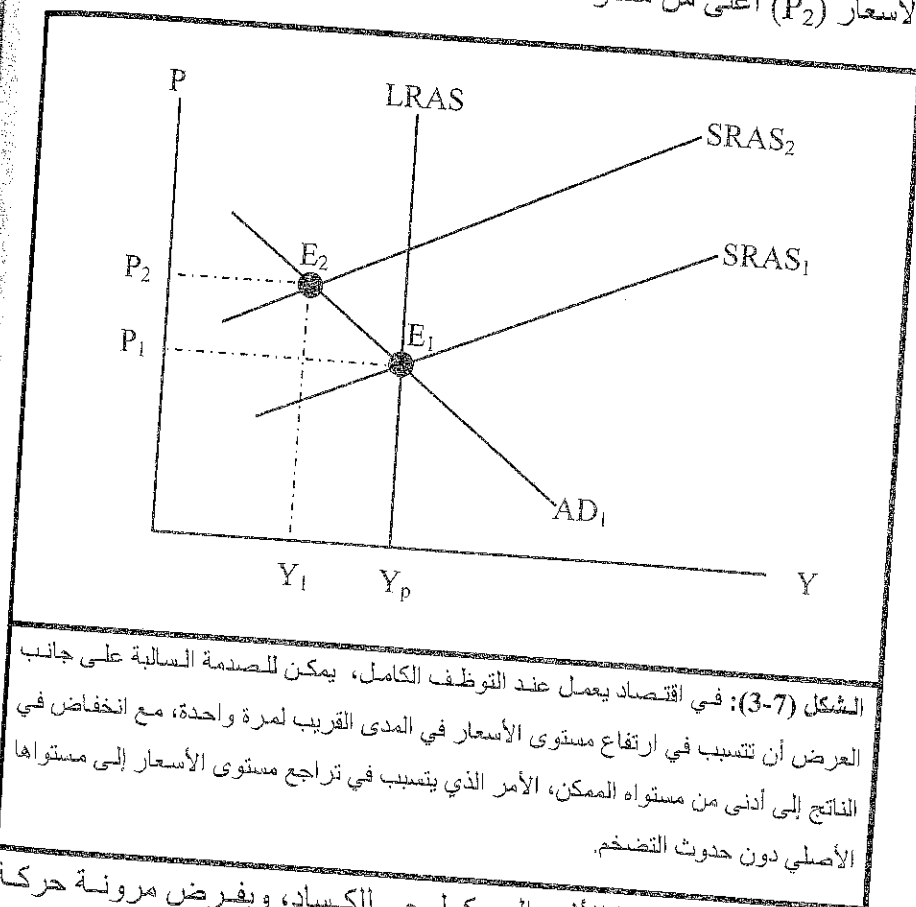
ولكن ماذا عن الضرائب، هل يمكن للخفض المستمر للضرائب أن يتسبب في إحداث التضخم؟ والإجابة مرة ثانية هي بالنفي. والشكل (2-7) السابق يوضح أيضاً استجابة مستوى الأسعار والناتج لخفض الضريبة على الدخل لمرة واحدة، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة ولمرة واحدة في مستوى الأسعار، يصاحبه ارتفاع مؤقت في معدل التضخم. وقد يتبادر إلى الذهن أن الاستمرار في خفض الضرائب من شأنه أن يحدث زيادة مستمرة

في مستوى الأسعار وبالتالي التسبب في إحداث التضخم. لكن هذا أيضاً غير ممكن عملياً، حيث تنتهي عملية خفض الضرائب عندما تصل الضرائب إلى الصفر، إذ يتعذر خفضها أكثر من ذلك. فالكينزيون إذاً يعتقدون أن من غير الممكن إحداث التضخم بالإعتماد على السياسة المالية وحدها، إذ يتعذر عملياً الاستمرار في زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب دون حدود.

2.6 هل تتسبب صدمات جانب العرض وحدها في التضخم؟

تحدث الصدمات السالبة على جانب العرض (Supply-side shocks) نتيجة لمطالب العمال بزيادة أجورهم النقدية، أو الزيادة في أسعار الموارد المستخدمة في الإنتاج مثل أسعار النفط، مما يتسبب في انتقال منحنى العرض الكلي في المدى القريب إلى جهة الشمال. وقد يتبادر إلى ذهن البعض أن مثل هذه الصدمات قد تؤدي إلى حدوث التضخم. ولكن بإمكاننا إثبات عدم صحة هذا الاعتقاد أيضاً. لنفرض حدوث صدمة سالبة على جانب العرض،

كان تتسبب خفض إنتاج دول الأوبك في ارتفاع أسعار النفط، أو أن تنجح اتحادات العمال في زيادة متوسط الأجور النقدية، مثل هذه الصدمات كما يتضح من الشكل (3-7)، تتسبب في نقل منحنى العرض في المدى القصير من $(SRAS_1)$ إلى $(SRAS_2)$. فإذا بقي عرض النقود على حاله دون تغيير، من (E_1) ، حيث يكون الناتج (Y_1) أقل من مستواه الممكن (Y_p) ، ومستوى الأسعار (P_2) أعلى من مستواه عند التوازن الأصلي (P_1) .



الشكل (3-7): في اقتصاد يعمل عند التوظيف الكامل، يمكن للصدمة السالبة على جانب العرض أن تتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار في المدى القريب لمرة واحدة، مع انخفاض في الناتج إلى أدنى من مستواه الممكن، الأمر الذي يتسبب في تراجع مستوى الأسعار إلى مستواها الأصلي دون حدوث التضخم.

وإذا استبعدنا الأثر السيكولوجي للكساد، وبفرض مرونة حركة الأجور والأسعار في الاتجاه النزولي، فسيبدأ منحنى العرض الكلي

(SRAS₂) في الانتقال إلى جهة اليمين، لأن مستوى البطالة يفوق المستوى الطبيعي، مما يدعوا إلى انخفاض الأجور وتحرك الاقتصاد على طول (AD₁) في اتجاه (E₁)، حيث يعود الناتج إلى مستواه الممكن وينخفض معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي، ومستوى الأسعار إلى مستواه السابق (P₁)، دون حدوث التضخم.

فحتى لو تكرر حدوث الصدمة السالبة مرة بعد أخرى فسيرتفع مستوى الأسعار مرة ثانية مؤقتاً نتيجة لانتقال منحنى العرض إلى جهة الشمال، ليعود في النهاية لوضعه السابق دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم. والخلاصة هنا، أن الصدمات السالبة على جانب العرض لا يمكن أن تتسبب في حدوث التضخم.

فتحللنا للطلب والعرض الكليين إذا ثبت أن الخلاف بين النقديين والكينزيين ليس كبيراً، فكلا الفريقين يرى أن المعدل الموجب للتضخم يمكن أن يحدث فقط نتيجة للنمو المتسارع لعرض النقود. فإذا اتفق الجميع على تعريف التضخم بأنه زيادة سريعة ومتواصلة لمستوى الأسعار، فلن يختلف معظم الاقتصاديين في أن التضخم، وتحت كل الظروف، يعتبر ظاهرة نقدية.

7. السياسة النقدية تتسبب في التضخم؟

بالرغم من إدراكنا لحقيقة أن التضخم يحدث نتيجة للنمو السريع لعرض النقود، فإننا نظل عاجزون عن فهم لماذا يحدث التضخم حتى نتعرف على أسباب وكيفية تأثير السياسات النقدية التضخمية. والسؤال الذي يفرض نفسه هو، لماذا تتبنى الحكومات سياسات نقدية تضخمية، إذا كان

الاقتصاديون متفقون على أضرار التضخم؟. في غالب الأمر، تكون الحكومات مضطرة إلى زيادة معدل نمو عرض النقود في سبيل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل النمو وخفض معدل البطالة، فينتهي بها الأمر إلى زيادة معدل التضخم. وفي الجزء التالي نستعرض أهم السياسات الحكومية التي تعتبر من المسببات المهمة للتضخم.

1.7 سياسة خفض معدل البطالة

يعد هدف خفض معدل البطالة أهم الأهداف التي يتسبب الحرص على تحقيقها في زيادة معدل التضخم. فهناك نوعان من التضخم يمكن أن ينتجا عن سياسات خفض معدل البطالة: تضخم زيادة التكاليف (Cost Push Inflation)، الذي ينشأ عن الصدمات السالبة على جانب العرض، وأهمها مطالبات العمال بزيادة الأجور النقدية. وتضخم زيادة الطلب (Demand Pull Inflation)، الذي يحدث نتيجة لتأثير السياسات التوسعية على زيادة الطلب الكلي وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين. والآن نتناول كل من هذين النوعين من التضخم بشيء من التحليل لمعرفة العلاقة بين هدف خفض البطالة والتضخم.

1.1.7 تضخم زيادة التكاليف

لنفرض أن الاقتصاد، كما يصوره الشكل (4-7)، في حالة توازن المدى الطويل عند النقطة (E_1) . فإذا نجحت اتحادات العمال في زيادة جماعية في مستوى الأجور النقدية، فإن الأثر المتوقع، كما كان في حالة الصدمات السالبة على جانب العرض، هو انتقال منحنى العرض إلى $(SRAS_2)$. فإذا بقيت السياسة المالية والنقدية للحكومة على حالها، فسينتقل

الاقتصاد إلى تو
مستوى أقل من
ارتفاع في معدل

S_3

AS_2

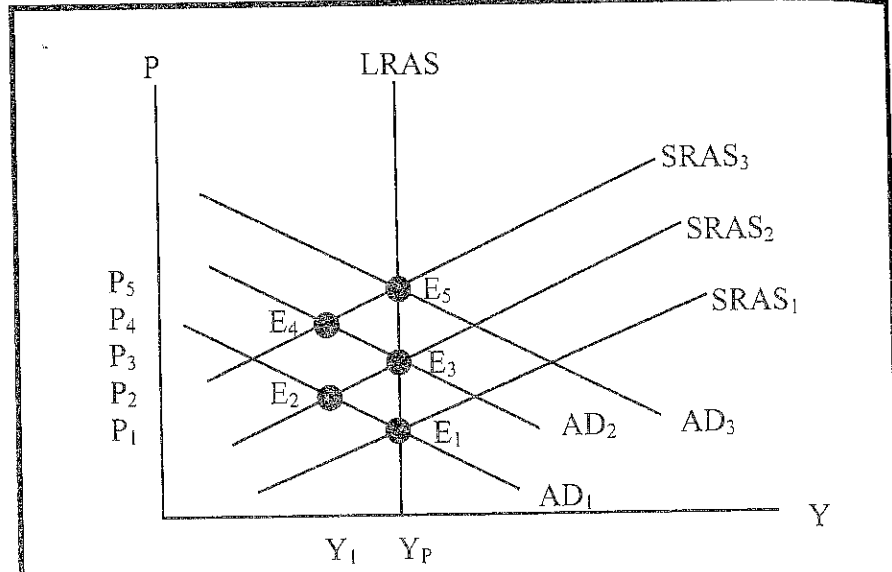
RAS_1

— Y

الشكل (4-7):
البطالة مصحح

لموا
بحل لخفض
 (AD_2) . في
عاد إلى مسا
مستواه الطر
أجورهم النا

الاقتصاد إلى توازن مؤقت عند النقطة (E_2)، حيث يكون الناتج (Y_1) عند مستوى أقل من الناتج الممكن (Y_P)، ومستوى الأسعار قد زاد إلى (P_2)، مع ارتفاع في معدل البطالة إلى مستويات تفوق معدل البطالة الطبيعي.



الشكل (4-7): ينشأ تضخم زيادة التكاليف فقط إذا جاءت السياسة المالية الهادفة إلى خفض البطالة مصحوبة بسياسة نقدية توسعية لتمويل الإنفاق الحكومي أو تعويض خفض الضرائب.

لمواجهة هذا الوضع، يأتي صانعو السياسة الناشطون (Activists) بحل لخفض معدل البطالة عن طريق سياسة توسعية لزيادة الطلب الكلي إلى (AD_2). فينتقل الاقتصاد إلى التوازن عند النقطة (E_3)، حيث يكون الناتج قد عاد إلى مستواه الطبيعي وقد اختفت البطالة الزائدة ليستقر معدل البطالة عند مستواه الطبيعي، ومستوى الأسعار عند (P_3). فالعمال الذين تمكنوا من زيادة أجورهم النقدية في وضع فيه بعض التحسن، لذلك توصف سياسة الحكومة

في هذه الحالة بأنها سياسة إمتصاص الصدمات (Accommodating Policy). وقد يعاود العمال الكرة بالمطالبة بزيادة الأجور النقدية، أو تطالب جماعات أخرى من العمال، لم تكن قد طالبت برفع الأجور في السابق، فينتقل منحني العرض الكلي إلى $(SRAS_3)$ مما يرفع مستوى الأسعار على (P_3) ، وتكرر الحالة مرة أخرى ويضطر صانعو السياسة إلى زيادة الطلب الكلي لخفض البطالة إلى مستواها الطبيعي، فيرتفع مستوى الأسعار إلى (P_4) ، وبذلك ينشأ تضخم زيادة التكاليف.

فما دور السياسة النقدية إذا في حالة تضخم زيادة التكاليف؟ رأينا أن معالجة ارتفاع معدل البطالة تكون بزيادة الطلب الكلي، الذي يمكن في البداية إحداثه باستخدام سياسة مالية توسعية أي بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضريبة. غير أن الزيادة المستمرة في الطلب الكلي غير ممكنة بالاقتران على استخدام أدوات السياسة المالية، بسبب القيود على زيادة الإنفاق أو خفض الضريبة. فلا بد إذا من الاستعانة بالسياسة النقدية التوسعية أي بزيادة عرض النقود. لذلك، فإن تضخم زيادة التكاليف يعتبر ظاهرة نقدية، لإستحالة حدوثه في غياب سياسة نقدية إستيعابية بالاعتماد على زيادة عرض النقود لضمان إستمرارية المحافظة على معدل البطالة المستهدف.

2.1.7 تضخم زيادة الطلب

قد يؤدي الحرص على خفض معدل البطالة إلى استخدام سياسة نقدية تضخمية بطريقة أخرى. فمن المعروف أن الاقتصاد يظل يعاني من بعض البطالة حتى عند التوظيف الكامل، بسبب البطالة الإحتكاكية والهيكلية (Frictional and Structural Unemployment). فعند التوظيف الكامل قد يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الذي إستهدفه صانعو السياسة، والذي

عادة ما يكون أقل من معدل التوسعية التي تستهدف فلو كان معدل البطالة 5%، فسيعمل صانعو الإنتاج الممكن (Y_P) في المدى الطويل عند النقطة مستوى الناتج المستهدف المخططون على زيادة الطلب الكلي إلى (D_2) وعندها يتحقق كل ما المستهدف.

فلو كان معدل واجه صانعو السياسة البطالة الطبيعي سيقتر ينتقل منحني العرض إلى عند (E_3) ، حيث يكون الناتج عند الناتج المأ عليه عند التوازن الأول والآن، لأن مع السياسة إلى زيادة الطلب مؤقتة، فتزيد الأجور و

الفصل السابع - نظريات التضخم

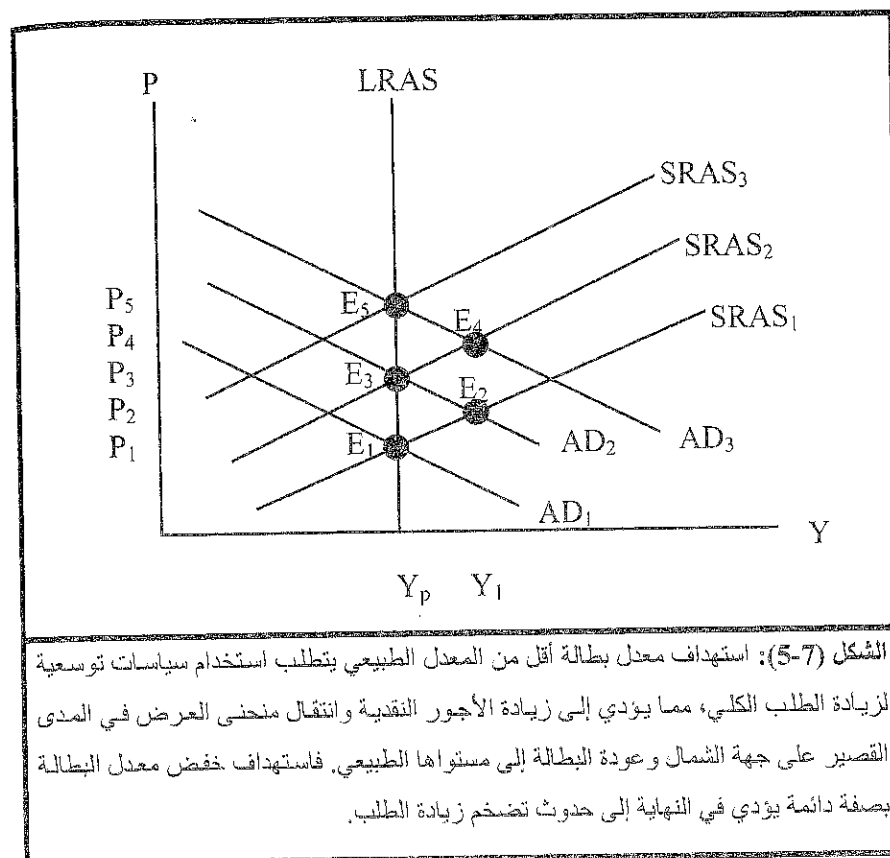
عادة ما يكون أقل من معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي تكون السياسة النقدية التوسعية التي تستهدف خفض البطالة سبباً في حدوث التضخم.

فلو كان معدل البطالة المستهدف هو 4% مثلاً، وكان معدل البطالة الطبيعي 5%، فسيعمل صانعو السياسة على تحقيق مستوى من الناتج يفوق مستوى الناتج الممكن (Y_p) في الشكل (5-7). ولنفرض أننا بدأنا باقتصاد في توازن المدى الطويل عند النقطة (E_1)، عند مستوى الناتج الممكن، الذي يقل عن مستوى الناتج المستهدف (Y_1). لبلوغ مستوى التوظيف المستهدف، سيعمل المخططون على زيادة الطلب الكلي من خلال سياسات توسعية تنقل منحنى الطلب الكلي إلى (AD_2)، حيث ينقل توازن الاقتصاد إلى النقطة (E_2)، وعندها يتحقق كل من مستوى الناتج المستهدف وكذلك معدل البطالة المستهدف.

فلو كان معدل البطالة المستهدف يعادل مستوى البطالة الطبيعي ما واجه صانعو السياسة أي مشكلة. غير أن استهداف معدل بطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي سيترتب عليه ارتفاع في مستوى الأجور النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى ($SRAS_2$)، وبذلك ينتقل الاقتصاد إلى توازن جديد عند (E_3)، حيث يكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي، ومستوى الناتج عند الناتج الممكن، بينما يكون مستوى الأسعار (P_3) أعلى مما كان عليه عند التوازن الأولي (E_1).

والآن، لأن معدل البطالة يفوق مستواه المستهدف سيحتاج صانعو السياسة إلى زيادة الطلب الكلي إلى (AD_3)، فيخفض معدل البطالة بصفة مؤقتة، فتزيد الأجور مرة ثانية وينتقل منحنى العرض ($SRAS_2$) إلى جهة

الشمال إلى (SRAS₃) ليعود الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل عند (E₅)، ولكن عند مستوى أعلى للأسعار (P₅)، وهكذا تتكرر هذه العملية.



والنتيجة في النهاية هي الإرتفاع المستمر في مستوى الأسعار، أي حدوث التضخم. وعلينا أن نذكر هنا إمكانية استمرار زيادة الطلب الكلي على هذا النحو بالإعتماد على أدوات السياسة المالية، أي بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضريبة، لذلك فلا بد من الإعتماد على سياسة نقدية توسعية أي زيادة معدل نمو عرض النقود.

فاستهداف معدل بطالة أقل من المعدل الطبيعي إذاً هو السبب في حدوث التضخم الناتج عن السياسة النقدية التوسعية. ولكن كما لاحظنا فخفض معدل البطالة إلى أقل من مستواه الطبيعي لا يدوم، ولا سبيل لتحقيق خفض دائم في معدل البطالة، فلماذا إذاً الإستمرار في هذه السياسة؟ السبب في أغلب الأحوال هو عدم إدراك الساسة لحقيقة أن معدل البطالة الطبيعي لا تغيره سياسات، وإنما يحتاج إلى برامج إصلاحية تستهدف رفع كفاءة سوق العمل، وبرامج للتدريب وإعادة التأهيل، وبرامج لدعم انتقال العمال وإعادة استقرارهم في الأقاليم التي تتوفر فيها فرص العمل الملائمة لمهاراتهم وخبراتهم.

ونلاحظ هنا التشابه بين دور السياسة النقدية في حالتنا تضخم زيادة التكاليف وتضخم زيادة الطلب، ففي كلتا الحالتين، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة الطلب الكلي، وارتفاع في الأجور ونقص في العرض الكلي يؤدي إلى التضخم. ولكن الفرق الواضح بين التضخم في الحالتين أن تضخم زيادة التكاليف يكون مصحوباً بارتفاع معدل البطالة إلى مستويات أعلى من معدل البطالة الطبيعي، بينما يكون معدل البطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي في حالة تضخم زيادة الطلب الكلي. ومع ذلك فالأمر يعتمد على مدى دقة قياس معدل البطالة الطبيعي.

كذلك فقد يؤدي تضخم زيادة الطلب إلى تضخم زيادة التكاليف، وذلك إذا أدى تضخم زيادة التكاليف إلى إثارة توقعات العمال لزيادة التضخم في المستقبل، وبالتالي مطالبتهم بزيادة الأجور بمعدلات أسرع لحماية دخولهم الحقيقية في مواجهة التضخم المتوقع. ففي هذه الحالة، سينتقل منحنى العرض إلى جهة الشمال ليبدأ تضخم زيادة التكاليف.

8. عجز الموازنة والتضخم

تعتمد الحكومة على إيرادات الميزانية العامة في مواجهة الإنفاق العام، لذا تعتبر إيرادات الميزانية قيداً على الإنفاق العام. وهناك طريقتان لتمويل زيادة الإنفاق الحكومي، إما بزيادة إيرادات الميزانية بتحصيل المزيد من الضرائب، أو بالإقتراض. ويتم إقتراض الحكومة من مصدرين إما ببيع سندات حكومية للجمهور دون زيادة عرض النقود، أو ببيع سندات حكومية للبنك المركزي الذي يسد قيمتها بإصدار نقوداً جديدة، وتوصف هذه العملية "بتنقيط الدين العام" (Monetizing the Public Debt). ووفقاً لقيد الميزانية، يجب أن يتعادل عجز الموازنة أي زيادة الإنفاق المستهدف على الإيرادات المتوقعة من الضرائب (DEF)، مع مجموع التغيرات في كل من قيمة السندات المباعة للجمهور (B)، والأساس النقدي (MP)، أي أن يكون

$$DEF = G - T = \Delta B + \Delta BM$$

ويتضح لنا مما تقدم إمكانية أن يؤدي وجود عجز الموازنة إلى زيادة عرض النقود في حالة التمويل ببيع السندات إلى البنك المركزي. والسؤال الآن هو، هل يمكن أن يؤدي عجز الموازنة الممول بالإصدار النقدي إلى حدوث التضخم؟ والإجابة كما هو واضح هي نعم. فلو كان عجز الموازنة متكرر سنة بعد أخرى، وكان التمويل يتم عن طريق التوسع في الإصدار النقدي، سيزيد عرض النقود، وينخفض سعر الفائدة وبالتالي يزيد الطلب الكلي (الإستثمار والإنفاق الإستهلاكي على المنازل والسلع المعمرة، وصافي الصادرات)، فيأخذ منحنى الطلب الكلي في الانتقال إلى جهة اليمين ويرتفع مستوى الأسعار، كما في الشكل (1-7). فإذا استمرت معاناة الموازنة من العجز عام بعد آخر، سيكون ارتفاع مستوى الأسعار عملية مستمرة.

والخلاصة أن العجز الدائم في الموازنة والذي يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي، يؤدي في النهاية إلى حدوث التضخم.

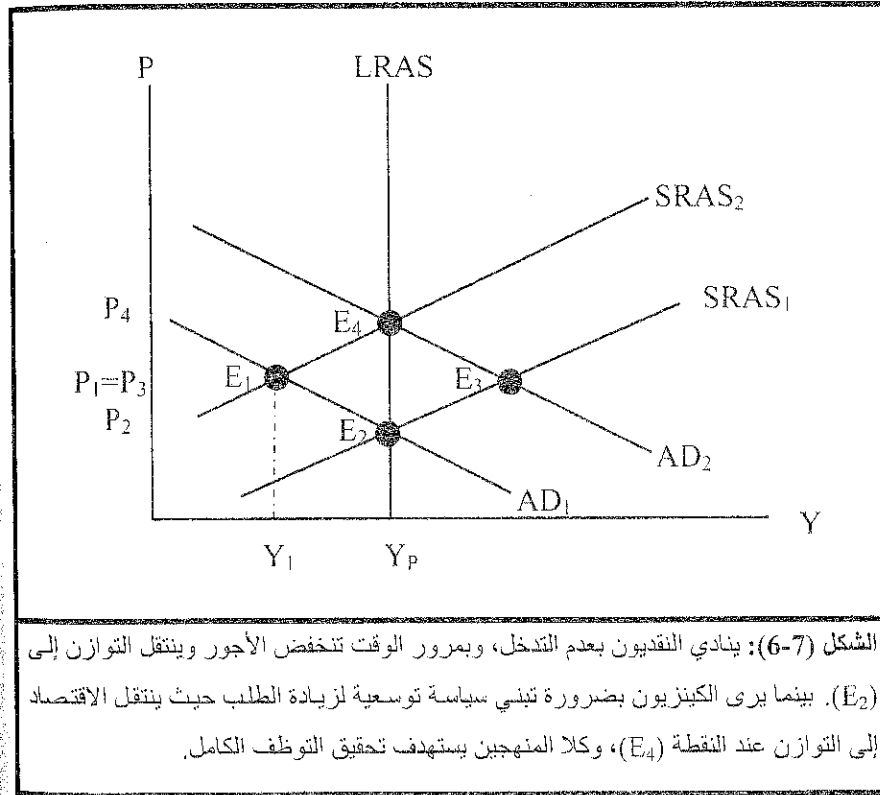
والنقطة الجوهرية هنا، هي أن يكون عجز الموازنة دائم التكرار سنة بعد أخرى وأن يتم تمويله بزيادة عرض النقود، أما إذا حدث ذلك في سنة معينة ثم اختفى العجز في السنة التالية، فسيرتفع مستوى الأسعار لمرة واحدة ويستقر هناك دون زيادة، وهذا لا يكفي لإحداث التضخم. كذلك حتى لو تكرر ظهور العجز، واقتصرت تمويله على الاقتراض من الجمهور فلن يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم. ويجب أن نذكر هنا بأن بيع السندات للجمهور يقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يقلل من فاعلية السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي، نتيجة لأثر ارتفاع سعر الفائدة على مزاحمة الاستثمار الخاص (Crowding Out)، كما أشرنا في فصول سابقة. وبالتالي فلا بد للسياسة التوسعية لعجز الموازنة أن تعتمد ولو جزئياً على سياسة نقدية توسعية (إصدار نقدي) يحدد من ارتفاع سعر الفائدة، وإن كان في ذلك تهديد بزيادة معدل التضخم.

3. مناهج الكينزيين والنقديين

يتفق معظم الاقتصاديين على الأهداف الاقتصادية الكلية التي تتلخص في خفض معدل البطالة واستقرار مستوى الأسعار، لكنهم يختلفون في كيفية استخدام السياسات لتحقيق هذه الأهداف. يرى الكينزيون (Activists) أن الاعتماد على مواءمات مستويات الأجور والأسعار لتصحيح مسار الاقتصاد تعتبر آلية بطيئة للغاية، ويؤيدون تدخل الحكومة المباشر بتفعيل أدوات

السياسة المالية والنقدية لتحقيق أهداف الاستقرار والتوظيف. بينما يرى الاقتصاديون النقديون (Non activists) أن بالإمكان تحسين أداء الاقتصاد دائماً إذا امتنعت الحكومة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وخاصة التدخل بهدف خفض البطالة، وتركت للقوى الاقتصادية فرصة للتفاعل ومعالجة ما يعترى الاقتصاد من مشكلات.

وكمثال توضيحي لهذه النقطة، لنفرض أن الاقتصاد في توازن عند (E_1) في الشكل (6-7) حيث يشكو من الكساد، والناتج (Y_1) أقل من مستوى الناتج الممكن (Y_p) ، مع ارتفاع في معدل البطالة بما يفوق مستواه الطبيعي.



في هذه الحالة أمام صانعو السياسة بدليين: الأول هو عدم التدخل بأي سياسة إذا كانوا من النقيدين. حيث أنهم يعتقدون أن العمال، وبعد مرور فترة من الزمن، سيقبلون بأجور أقل نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار، فينتقل ($SRAS_1$) إلى جهة اليمين حتى يعود الناتج إلى مستواه الممكن، مع انخفاض في معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي.

أما البديل الآخر، وهو رأي الكينزيين فيفضل تبني سياسات توسعية تنقل منحى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، أو زيادة عرض النقود. فإذا تمكن صانعو السياسة من زيادة الطلب الكلي آنياً، فسينتقل الاقتصاد في الحال إلى توازن عند النقطة (E_2).

غير أن هناك عدة معوقات قد تجعل من الصعب عملياً إحداث مثل هذا التغير بالسرعة المطلوبة، نلخصها في النقاط التالية :

1. الوقت اللازم لجمع البيانات، وهو الوقت الذي يمر حتى يكتمل جمع المعلومات والإحصاءات التي تساعد صانعو السياسة في تشخيص المشكلة القائمة بالدقة المطلوبة. وقد تأخذ عملية جمع البيانات شهوراً عدة، ربما يكون الاقتصاد خلالها قد تعافى من المشكلة.
2. الوقت اللازم للتعرف على المشكلة، حيث تبدأ مرحلة الدراسات بعد جمع البيانات للتعرف على المشكلة ومسبباتها، واتجاهاتها المستقبلية.
3. الوقت اللازم للتعديلات التشريعية، وخاصة في الدول الديمقراطية نجد أن للحكومة هامش محدود من حرية التصرف واتخاذ القرارات الجهورية. فقد يحتاج الأمر لموافقة مجلس النواب على زيادة

والخلاصة أن العجز الدائم في الموازنة والذي يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي، يؤدي في النهاية إلى حدوث التضخم.

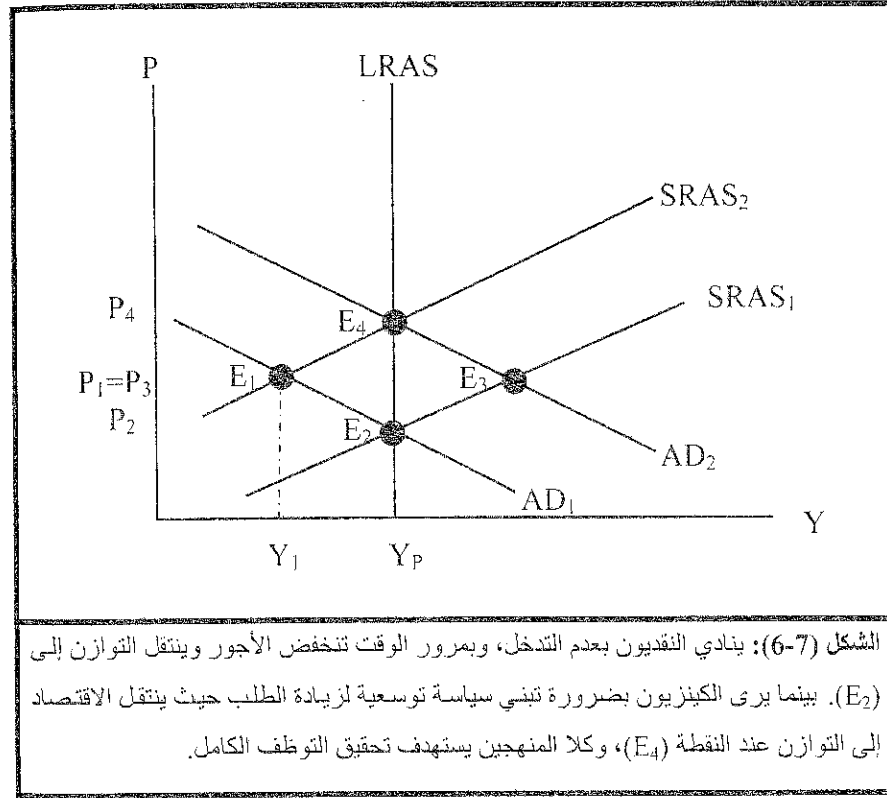
والنقطة الجوهرية هنا، هي أن يكون عجز الموازنة دائم التكرار سنة بعد أخرى وأن يتم تمويله بزيادة عرض النقود، أما إذا حدث ذلك في سنة معينة ثم اختفى العجز في السنة التالية، فسيرتفع مستوى الأسعار لمرة واحدة ويستقر هناك دون زيادة، وهذا لا يكفي لإحداث التضخم. كذلك حتى لو تكرر ظهور العجز، واقتصر تمويله على الاقتراض من الجمهور فلن يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم. ويجب أن نذكر هنا بأن بيع السندات للجمهور يقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يقلل من فاعلية السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي، نتيجة لأثر ارتفاع سعر الفائدة على مزاحمة الاستثمار الخاص (Crowding Out)، كما أشرنا في فصول سابقة. وبالتالي فلا بد للسياسة التوسعية لعجز الموازنة أن تعتمد ولو جزئياً على سياسة نقدية توسعية (إصدار نقدي) يحد من ارتفاع سعر الفائدة، وإن كان في ذلك تهديد بزيادة معدل التضخم.

9. مناهج الكينزيين والنقديين

يتفق معظم الاقتصاديين على الأهداف الاقتصادية الكلية التي تتلخص في خفض معدل البطالة واستقرار مستوى الأسعار، لكنهم يختلفون في كيفية استخدام السياسات لتحقيق هذه الأهداف. يرى الكينزيون (Activists) أن الاعتماد على مواءمات مستويات الأجور والأسعار لتصحيح مسار الاقتصاد تعتبر آلية بطيئة للغاية، ويؤيدون تدخل الحكومة المباشر بتفعيل أدوات

السياسة المالية والنقدية لتحقيق أهداف الاستقرار والتوظيف. بينما يرى الاقتصاديون النقديون (Non activists) أن بالإمكان تحسين أداء الاقتصاد دائماً إذا امتنعت الحكومة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وخاصة التدخل بهدف خفض البطالة، وتركت للقوى الاقتصادية فرصة للتفاعل ومعالجة ما يعترى الاقتصاد من مشكلات.

وكمثال توضيحي لهذه النقطة، لنفرض أن الاقتصاد في توازن عند (E_1) في الشكل (6-7) حيث يشكو من الكساد، والناتج (Y_1) أقل من مستوى الناتج الممكن (Y_P) ، مع ارتفاع في معدل البطالة بما يفوق مستواه الطبيعي.



في هذه الحالة أمام صانعو السياسة بديلين: الأول هو عدم التدخل بأي سياسة إذا كانوا من النقيدين. حيث أنهم يعتقدون أن العمال، وبعد مرور فترة من الزمن، سيقبلون بأجور أقل نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار، فينتقل ($SRAS_1$) إلى جهة اليمين حتى يعود الناتج إلى مستواه الممكن، مع انخفاض في معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي.

أما البديل الآخر، وهو رأي الكينزيين فيفضل تبني سياسات توسعية تنتقل منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، أو زيادة عرض النقود. فإذا تمكن صانعو السياسة من زيادة الطلب الكلي آنياً، فسينتقل الاقتصاد في الحال إلى توازن عند النقطة (E_2).

غير أن هناك عدة معوقات قد تجعل من الصعب عملياً إحداث مثل هذا التغير بالسرعة المطلوبة، نلخصها في النقاط التالية :

1. الوقت اللازم لجمع البيانات، وهو الوقت الذي يمر حتى يكتمل جمع المعلومات والإحصاءات التي تساعد صانعو السياسة في تشخيص المشكلة القائمة بالدقة المطلوبة. وقد تأخذ عملية جمع البيانات شهوراً عدة، ربما يكون الاقتصاد خلالها قد تعافى من المشكلة.
2. الوقت اللازم للتعرف على المشكلة، حيث تبدأ مرحلة الدراسات بعد جمع البيانات للتعرف على المشكلة ومسبباتها، واتجاهاتها المستقبلية.
3. الوقت اللازم للتعديلات التشريعية، وخاصة في الدول الديمقراطية نجد أن للحكومة هامش محدود من حرية التصرف واتخاذ القرارات الجوهرية. فقد يحتاج الأمر لموافقة مجلس النواب على زيادة

الضرائب أو إدخال تعديلات على قوانين الاستثمار. ففي مثل هذه الحالة يحتاج الأمر إلى عرض التعديلات المقترحة على البرلمان وإجراء تعديلات على قوانين قائمة، أو ربما احتاج الأمر لاستحداث قوانين جديدة، وجميعها تحتاج إلى شهور عدة حتى تصبح نافذة المفعول.

4. فترة انتظار التنفيذ، وهي الفترة الزمنية التي يحتاجها متخذو القرار لإطلاق أدوات السياسة المالية أو النقدية التي وقع عليها الاختيار لتحقيق الأهداف. وعملياً ليست لهذه الفترة من أهمية في حالة السياسة النقدية المعتمدة على عمليات السوق المفتوح. فبإمكان البنك المركزي القيام بعمليات شراء أو بيع السندات الحكومية والتأثير على عرض النقود فوراً. أما تنفيذ السياسة المالية، فيأخذ بعض الوقت حتى تتمكن الإدارات الحكومية من تغيير إنفاقاتها، أو حتى يتم تعديل جداول الضرائب والشروع في تحصيلها وفق فئاتها الجديدة.

5. فترة انتظار التأثير، وهي الفترة الزمنية التي تحتاجها السياسة المنفذة حتى يظهر تأثيرها على الاقتصاد. ومما يجدر ذكره أن السياسة النقدية عادة تحتاج لفترات طويلة ومتباينة بحسب الظروف، قد تمتد لشهور وحتى لسنوات. بينما يرى الكينزيون أن السياسة المالية تستغرق وقتاً أقصر كي يظهر تأثيرها على الاقتصاد، فيظهر التأثير عادة خلال سنة تقريباً. غير أن طول فترة التأثير غير مؤكدة، وغالباً ما تتأثر بظروف الاقتصاد وتباين كذلك من بلد لآخر.

الآن وقد
إلى محاولة تحد
الاقتصادي والتو

1.9 منهج الكينز

يعتبر الا

مثل الكينزيون،

عدم التفاعل مع

في الاتجاه النز

واستعادة التوظ

ويعرض الاقتص

للمراحل الخمس

تستغرق نحو ٥

منحنى الطلب.

القصير إلى د

للاقتصاد الاسا

أن يتدخل صا

(E₂) في الشد

2.9 منهج الد

يرو

الأجور والأه

بسبب سرعة

الآن وقد تعرفنا على منهج كل من الكينزيين والنقديين، ننتقل الآن إلى محاولة تحديد متى يكون كل من المنهجين أفضل لبلوغ الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل.

1.9 منهج الكينزيين

يعتبر الاقتصاديون المؤيدون للسياسة الكينزية (Activist Policy) مثل الكينزيون، أن المواءمات السعرية والأجورية عملية بطيئة للغاية، فسياسة عدم التفاعل مع الأحداث الاقتصادية في رأيهم مكلفة جداً، لأن تحرك الأجور في الاتجاه النزولي يكون بطيء، مما يطيل فترة ارتفاع معدل البطالة واستعادة التوظيف الكامل، الأمر الذي يطيل من معاناة الطبقة العاملة، ويعرض الاقتصاد لفقد كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبالرغم من المراحل الخمس التي تمر بها عملية تطبيق السياسات الاقتصادية، والتي قد تستغرق نحو عام أو أكثر حتى يظهر تأثير السياسة على الاقتصاد، وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى (AD_2) ، فإن انتقال منحنى العرض الكلي في المدى القصير إلى جهة الشمال أيضاً يتم ببطء شديد خلال هذه الفترة، مما يتيح للاقتصاد الاستفادة من ثمار السياسة التوسعية لفترة أطول. لذلك فمن المبرر أن يتدخل صانعو القرار بتبني سياسة كينزية تنقل الاقتصاد إلى التوازن عند (E_2) في الشكل (6-7) السابق.

2.9 منهج النقديين

يرى الاقتصاديون النقديون (Non Activists)، أن مواءمات الأجور والأسعار تتم بسرعة أكبر مما يرى الكينزيون، كما أن لها تكلفة أقل بسبب سرعة عودة الناتج الإجمالي إلى مستواه الطبيعي. ويعتقد النقديون أن

استخدام السياسة الكينزية لزيادة الطلب الكلي ستكون مكلفة نتيجة لما يترتب عليها من عدم استقرار كل من مستوى الأسعار والنتائج الإجمالي، وذلك لأن استجابة الطلب الكلي لهذه السياسة يأخذ وقتاً طويلاً، بينما تتم مواعيد الأجور والأسعار بسرعة أكبر. لذلك، فقبل أن ينتقل منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين إلى (AD_2) في الشكل (6-7)، يكون منحني العرض $(SRAS_1)$ قد انتقل إلى جهة اليمين إلى $(SRAS_2)$ ، بسبب ارتفاع معدل البطالة عن مستواه الطبيعي، ويكون الاقتصاد قد تحرك من التوازن عند (E_1) إلى توازن جديد عند (E_2) وزاد الناتج إلى مستواه الممكن (Y_p) . وبعد أن يتم كل ذلك، يبدأ الطلب في التحرك إلى (AD_2) في النهاية، ليقود الاقتصاد التوازن عند النقطة (E_3) ، حيث يتقاطع (AD_2) مع $(SRAS_2)$. ويكون الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى أعلى من مستواه الممكن، ومستوى البطالة أقل من مستواها الطبيعي، مما يرفع من الأجور النقدية ويتسبب في انتقال منحني العرض الكلي إلى جهة الشمال مرة أخرى إلى $(SRAS_1)$ ، فيتحرك الاقتصاد إلى التوازن عند (E_4) حيث يعود الناتج إلى مستواه الممكن.

وعلى الرغم من نجاح سياسة الكينزيين في نقل الاقتصاد إلى التوازن عند (E_4) ، إلا أنها تتسبب في تنقل الاقتصاد بعدة نقاط للتوازن (E_1) ، و (E_2) ، و (E_3) ، متسببة في اضطراب كبير في الناتج ومستوى الأسعار. فالناتج يزيد أولاً إلى ما يفوق مستواه المستهدف، وينخفض مستوى الأسعار من (P_1) إلى (P_2) ، ثم يأخذ في الارتفاع إلى (P_3) ، ليرتفع ويصل في النهاية إلى (P_4) . ولما كانت مثل هذه الاضطرابات غير مرغوبة، فمن المفضل اتباع سياسات النقديين، التي يمكنها نقل الاقتصاد إلى التوازن عند (E_2) ، ليبقى مستقراً هناك.

10. التوقعات والمنهج

يهدف هذا الجرح
تدعم وجهة نظر سياسة
أن بطء عملية مواعيد
الكينزية التي تفقد الأقد
بطريقة أسرع مما لو تم
عند النقطة (E_2) .

غير أن رؤية
عملية تحديد الأجور، أو
 (E_2) إلى النقطة (E_1) ست
صدمة سالبة أدت إلى
ولنا أن نتساءل عما إذا
السياسة الكينزية، في
الاقتصاد إلى النقطة (E_4)

والإجابة عن
أمر السياسة الاقتصادية
إذا توقعوا سياسة توفيق
فسيوصلون الضغط إلى
إلى جهة الشمال، والنتيجة
مع هذا الضغط بزيادة
الييمين في محاولة لخط

10. التوقعات والمنهج الكينزي

يهدف هذا الجزء إلى بيان ما إذا كانت التوقعات الخاصة بالأجور تدعم وجهة نظر سياسة النقديين . يدعى كما أوضحنا مؤيدو السياسة الكينزية أن بطء عملية مواءمة الأجور والأسعار تبرر ضرورة التدخل بالسياسات الكينزية التي تقود الاقتصاد إلى التوازن عند (E_4) وبلوغ التوظيف الكامل بطريقة أسرع مما لو تم الإعتماد على سياسة النقديين لتحقيق التوظيف الكامل عند النقطة (E_2).

غير أن رؤية الكينزيين لا تدع مجالاً لإمكانية تأثير التوقعات على عملية تحديد الأجور، أو أن يكون الاقتصاد قد بدأ أصلاً بالتحرك من النقطة (E_2) إلى النقطة (E_1) بسبب محاولة العمال زيادة مستوى الأجور، أو بسبب صدمة سلبية أدت إلى إنتقال منحنى العرض من ($SRAS_1$) إلى ($SRAS_2$). ولنا أن نتساءل عما إذا كان من الممكن أن يستمر منحنى العرض في ظل السياسة الكينزية، في الانتقال إلى جهة الشمال باستمرار بعد أن يصل الاقتصاد إلى النقطة (E_2)، محدثاً تضخم زيادة التكاليف؟

والإجابة عن هذا السؤال هي نعم، إذا كان للتوقعات من تأثير على أمور السياسة الاقتصادية. فتحليلنا لتضخم زيادة التكاليف قد أوضح أن العمال إذا توقعوا سياسة توفيقية أو استيعابية (Accommodating) في المستقبل، فسببوا لسلطة الضغط لرفع مستوى الأجور، وسببوا لسلطة العرض انتقاله إلى جهة الشمال. والنتيجة، أن يستجيب صانعو السياسة، فيعملوا على التكيف مع هذا الضغط بزيادة الطلب الكلي، فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين في محاولة لخفض معدل البطالة الآخذ في الارتفاع بفعل ارتفاع

الأجور. ولكن، لهذه السياسة التوسعية الكينزية تكلفة عالية تتمثل في التهديد بالمساهمة في زيادة معدل التضخم.

فمن أهم مميزات سياسة النقديين التي لا تعمل على التكيف مع الضغوط والصدمات السالبة على جانب العرض عن طريق زيادة الطلب الكلي، أنها تحد من زيادة التضخم. فكما يتضح من الشكل (6-7)، فإن النتيجة المتوقعة للضغوط العمالية لزيادة الأجور، في مواجهة سياسة النقديين، هي ارتفاع مؤقت لمعدل البطالة بما يفوق مستواه الطبيعي، الأمر الذي ينتهي بانتقال منحني العرض الكلي ومستوى الأسعار إلى وضعهما الأصلي بفعل انخفاض الأجور نتيجة لارتفاع معدل البطالة فوق معدله الطبيعي. فاهم انتقاد يمكن أن يوجه للسياسة الكينزية إذاً، هو تسببها في تعريض الاقتصاد لفترات يسودها ارتفاع في معدل البطالة عندما يأخذ (SRAS) في الانتقال إلى الشمال.

غير أن من المتوقع ألا يبادر العمال إلى أساليب الضغط من أجل رفع الأجور أصلاً، إذا كانوا يتوقعون عدم ركون الحكومة إلى السياسات الكينزية لامتناع مثل هذه الضغوط، لأن المكاسب الأجرية ستقود إلى فترات من البطالة المرتفعة. سياسة النقديين إذاً لا تحد من التضخم فحسب، بل أيضاً لا تشجع العمال على ممارسة الضغوط لرفع الأجور تفادياً لارتفاع معدل البطالة.

وأخيراً، يمكننا إيجاز خلاصة ما استعرضناه في الجزء الأخير حول سياسة الكينزيين وسياسة النقديين في النقاط التالية :

يعتقد الكينزي
الكلي بهدف خفض
الأجور والأسعار في
وعلى النقيض من
المصممة لخفض الـ
كما أن للتوقعات أثر
من أجل زيادة الأج
الاقتصادية تحد من
الطبيعي. فالنقديون
الأساسي لتقلبات الـ
للسياسات، حيث يـ
أصبحت هذه القا
(Growth Rate)
وكما يتضد
تكتسب السياسة در
لنجاحها، أن يعتقد الذ
توسعية لزيادة الطلب
ثقة الجمهور في أر
السياسة بالمصادقية
العرض الكلي إلى
(6-7)، مما يؤدي إ
ذلك، فمصادقية سيا
من ارتفاع معدل الـ

يعتقد الكينزيون في ضرورة تبني سياسات توسعية مؤثرة في الطلب الكلي بهدف خفض معدل البطالة عندما يفوق مستواه الطبيعي. فمؤامرات الأجور والأسعار في رأيهم بطيئة ولا تستجيب أو تتأثر بالسياسات المتوقعة. وعلى النقيض من ذلك، يرى النقديون عدم جدوى السياسات الكينزية المصممة لخفض البطالة، فمؤامرات الأجور والأسعار تتم في فترة مقبولة، كما أن للتوقعات أثرها على سلوك الاتحادات العمالية في ممارستها للضغوط من أجل زيادة الأجور. فالنقديون إذا يؤيدون استخدام قواعد ثابتة للسياسات الاقتصادية تحد من تقلبات الطلب الكلي بعيداً عن المسار الزمني لنمو الناتج الطبيعي. فالنقديون، الذين يعتقدون أن تغيرات عرض النقود هي العامل الأساسي لتقلبات الطلب الكلي، قد أيدوا في الماضي فكرة تبني قاعدة محددة للسياسات، حيث يسمح للبنك المركزي لعرض النقود بالنمو بمعدل ثابت، وقد أصبحت هذه القاعدة تعرف بقاعدة المعدل الثابت لنمو عرض النقود (Constant Money Growth Rate).

وكما يتضح من نقاشنا السابق، فمن الأسباب المهمة لنجاح سياسة النقديين أن تكتسب السياسة درجة عالية من المصدقية وتحافظ عليها باستمرار. فمن المطلوب لنجاحها، أن يعتقد الناس تماماً في عدم نية الحكومة في الاستجابة للضغوط بتبني سياسة توسعية لزيادة الطلب، بهدف خفض معدل البطالة. فمن الواجب أن يكتسب صانعو السياسة ثقة الجمهور في أن محاربة التضخم هو الهم الأول على سلم أولوياتهم. فإن لم تتسم السياسة بالمصدقية فسيواصل العمال ضغوطهم لزيادة الأجور، وبالتالي إنتقال منحنى العرض الكلي إلى جهة الشمال بعد أن يصل الاقتصاد إلى التوازن عند (E_2) في الشكل (6-7)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة أو معدل التضخم أو كلاهما. وعلى العكس من ذلك، فمصدقية سياسة النقديين، تقلل من احتمالات حدوث تضخم زيادة التكاليف، كما تحد من ارتفاع معدل البطالة بما يفوق المعدل الطبيعي.